



نظرة عن قرب على المناخ الاستثماري في مصر "التحديات والفرص"

إن المناخ الاستثماري الجاذب لأي مستثمر يتطلب مجموعة من العوامل، أهمها الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني، وكذلك توفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية بالإضافة إلي السوق الإستهلاكي المحلي و الدولي.

ويمكننا القول أن جمهورية مصر العربية تتوفر فيها مجموعة من العوامل المشجعة للإستثمار كالسوق الإستهلاكي المحلي الكبير والفرص الواعدة للتصدير بالإضافة إلي توفر الأرض والمياه واليد العاملة وتوفر الطاقة وإمكانيات كبيرة لتوفر الطاقة البديلة .

إلا أن الوضع الراهن الذي تمر به البلاد قد لا يجعل مصر في مصاف الدول المشجعة للإستثمار حيث قد تم تصنيفها بتقرير التنافسية العالمية الصادر من المنتدى الإقتصادي العالمي (تقرير أبريل ٢٠١٣) لتقع في الترتيب ١٠٧ حيث تراجعت ٢٦ نقطة في السنتين الأخيرتين لأسباب ليست خافية على أحد.

إن تجربتنا الاستثمارية في مجال صناعة الدواجن والتي بدأت في عام ٢٠٠٠ كانت تجربة ثرية ومثمرة حيث تضاعفت استثماراتنا خلال الفترة لأكثر من خمسة مرات وتجاوز إنتاجنا خلال الفترة لأكثر من ٥٠٠ مليون صوص (كتكوت) بمبيعات تجاوزت ٢٥٠ مليون دولار ويصبح إنتاجنا السنوي ٥٠ مليون صوص (كتكوت) سنوياً وعشرة مليون دجاجة بالسنة .

لقد بدأت مشاكلنا مع بداية ازمة انفلونزا الطيور في ٢٠٠٧ وعدم وضع خطة تنفيذية للقضاء على المشكلة وإعلان خلو مصر من هذا المرض الذي اضر بالصناعة اكبر ضرر وجعلها تترنح تحت شبح الاصابة وعدم امكانية التصدير إلى يومنا هذا.



ازداد الوضع سوءاً مع بداية الثورة وما صاحبها من ضعف القوة الشرائية وتوقف السياحة، ثم تلا ذلك تخفيض الجمارك على استيراد الدواجن من ٨٠% إلى ٣٠%، والسماح بإستيراد ٢٠٠ مليون دجاجة مما أدى إلى خسائر فادحة وإغلاق كثير من المشاريع والأنشطة ذات الصلة بالصناعة .

إنني أرى إننا بحاجة إلى مراجعة الموقف والعمل على وضع خطة لإحداث نقلة نوعية جاذبة ومشجعة للاستثمار، تشمل معالجة مشاكل المستثمرين القائمة وذلك بالإضافة إلى إعطاء القيادة السياسية الوقت الكافي لإعادة ترتيب أمورها، والعمل على توفير الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة المشجعة للاستثمار .

وإنني أقترح أن يساهم البنك الإسلامي بماله من خبرات في وضع خطة إستراتيجية وخارطة طريق لنقل مصر الى مصاف الدول الجاذبة للاستثمار، مستعيناً بفريق عمل محلي ودولي ومجموعة من المستثمرين المحليين نوى الخبرة بالسوق المصرية وذلك خلال الستة أشهر القادمة على ان تتولى وزارة الاستثمار تقييم ومراجعة هذه الخطة في الستة أشهر اللاحقة واعتمادها من الدولة، والبدء في وضع آليات التنفيذ لنكون جاهزين للعمل الجاد المخلص في عام ٢٠١٥ لنقل مصر بلدنا الحبيب الى مصاف الدول الجاذبة للاستثمار .

ونسأل الله التوفيق،،،

المهندس حسين سعيد بحرى
رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات أمات

hb@ommat.com

الجوال : ٠٠٩٦٦٥٥٥٥٥٥٢١٢